

**ملتقى مركز الجزيرة للدراسات حول
العلاقات العربية الروسية
فبراير / شباط 2009**

العلاقات العربية الروسية ولقاء المصالح المشتركة

قسطنطين سيفكوف

النائب الأول لرئيس أكاديمية العلوم الجيوسياسية، روسيا



تشهد العلاقات العربية الروسية في ظلّ الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة نموا ملحوظا. إنّ طبيعة هذه الأزمة واتجاه تطورها والسبل المحتملة لاجتيازها تحدد مضمون وأولويات وكذلك أشكال التعامل العربيّ الروسيّ. ويقع في أساس هذه الأزمة التناقضات البارزة بين الدول الصناعيّة المتطوّرة والدول المنقّبة أو المتوفرة على الخامات، وقد ازدادت هذه التناقضات حدّة في الفترة الأخيرة. وتنتمي أغليبيّة الدول العربيّة وروسيا على حدّ السواء إلى صنف الدول المنقّبة على الخامات. وهذا من شأنه أن يحدث نوعا من التقارب الجوهريّ بين مصالح روسيا ومصالح الوطن العربيّ، فضلا عن كونه ينشئ قاعدة صلبة للتعاون وتبادل المنافع بين الطرفين.

إنّ أساس مصلحة الدول الصناعيّة المتطوّرة يتمثل في فرض الرقابة العسكريّة السياسيّة على ثروات الدول المنقّبة عن الخامات، مع إضعاف سيادتها الحكوميّة أو حتّى إزالتها بالكامل إن أمكن ذلك. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذا الخطر حقيقيّ وملموس بالنسبة لمعظم الدول العربيّة شأنها في ذلك شأن روسيا، ويقدم العراق وأفغانستان خير دليل على ذلك.

أمّا القاعدة العقائديّة التي تستند إليها هذه التصرفات الهيمنية التي تمارسها النخب القوميّة للدول الصناعيّة وطائفة الاحتكارات الدوليّة فهي العولمة باعتبارها مشروعا يهدف إلى إنشاء النظام العالميّ الجديد وفقا لنموذج المليار الذهبيّ، أي هيمنة القلة الأوروبية والأمريكية على مقدرات العالم، ويرتبط تنفيذ هذا المشروع بإزالة الفوارق الحضاريّة، وتنميط الشعوب، أي تصفية الحضارات بالذات لصالح نموذج مطلق مهيمن، وتقسيم البشريّة جمعاء إلى حضارتين كبيرتين، وهما "المليار الذهبيّ" من جهة و"بقية" أبناء المعمورة من الدرجة السفلى" والذين يُباح استغلالهم من جهة أخرى.

أمّا الأساس النظري للمشروع المضاد لمستقبل العالم فهو فكرة تطوّر الحضارة البشريّة باعتبارها جسدا حيّا متعدد الألوان والأشكال. وفي هذه الحالة لن يكون هدف النظام الجديد تنميط كافة الحضارات القائمة، بل تنميتها وإثراءها بصورة متكاملة. وفي حقيقة الأمر يدور الكلام هنا عن انتقال الحضارات من القمع المتبادل والتصارع إلى التعاون والتعاقد المتبادل، وهذا هو السبيل الوحيد المتوقّر لبناء أسرة عالميّة متكاملة من أبناء البشر عديمة التناقضات. إذ بات من الواضح أنّ هذه التناقضات ستهدّد البشريّة وتضعها على حافة الهلاك، وبالأخصّ في الظروف الحاليّة التي تتسم بالشموليّة العالميّة التكنولوجيّة.

ففي سبيل تحقيق طريقا للتطوّر على هذا النحو فإنه يتوجب رفض هذا النمط الأحاديّ والقطبي في إدارة الشأن العالميّ، كما أنه من الضروريّ القيام بإنشاء عالم ذي أقطاب متعددة. ومن المعلوم في هذا الصدد أن القيادة الروسيّة أشارت مرات عدة إلى ضرورة تشكيل العالم المتعدّد الأقطاب، ويوافق الخبراء الروس في مجال الجغرافيا السياسيّة على مثل هذا التوجه.

أما المبادئ الأساسيّة التي يمكن أن يبنى مثل هذا النظام العالميّ على هديها فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

مبدأ التطوّر الحضاريّ بلا حدود. وجوهره أنّ كلّ حضارة أو دولة تظلّ مستقلة في تطورها التكاملية عن مجمل وظائف نظام تقاسم العمل العالميّ.

مبدأ تكامل التطور الحضاري، ولَبَّه أن كلَّ حضارة تتطور بغية ضمان التطور المتكامل للأسرة العالمية جمعاء. فتحقيق هذا المبدأ سيساعد على اجتتاب التفاوت في نموّ مختلف الحضارات وسيؤمّن التطور المتكامل لجميع مجالات النشاط للجمعية العالمية كما يضمن تطور كلِّ حضارة من الحضارات ضمن هذا الإطار العالمي.

مبدأ التعاضد الحضاري، وخلصته أن التعاضد والمساعدة المتبادلة تستعيضان عن مبدأ التسابق أو الصراع باعتباره قاعدة للعلاقات بين الحضارات.

مبدأ المساواة الحضارية، الذي يتخلص في أن التعاضد الحضاري يجب أن يُبنى على أساس التبادل المتساوي ومتكافئ القيم المادية والروحية، حيث سيمنع ذلك من استغلال بعض الحضارات والبلدان للبعض الآخر.

مبدأ أمان التطور الحضاري، وماهيته أن مختلف الدول والحضارات لن تعيق في حركة تطورها إمكانيات تطور الحضارات والدول الأخرى في ظلّ الجمعية العالمية، كما تستبعد إنشاء أية تهديدات لأخواتها من بقية الحضارات. فيمكن التأكيد على وجه اليقين بأنّ الأزمة الآخذة في التفاقم حاليًا ستسفر في جوهرها في نهاية المطاف عن تحديد السبل التي ستسير نحوها البشرية: فإما سيبنى نظام السيادة الشاملة "للمليار الذهبي" على حساب بقية البشرية، أو سيبنى عالم التطور المتكامل لكافة حضارات المعمورة.

هذا ويتبين لدينا من خلال الخبرة التي توقرت لدينا نتيجة الأزمتين السابقتين، أي أزمة مطلع القرن العشرين وأزمة منتصفه أن اجتياز الأزمة الحالية سيكون مرهونا بالتزايد الجسيم في حدّة التناقض في نظام العلاقات الدولية ربما إلى درجة نشوب حرب عالمية جديدة، علما وأنّ الأزمة الراهنة تفوق الأزمتين السابقتين قوّة وعمقا. وانطلاقا من ذلك يمكن التأكيد بأنّ النزاعات العسكرية ذات الأبعاد المختلفة ستصاحب تطور الأزمة الراهنة وكذا اتجاهات انفراجها.

وطالما تمتلك البلدان العربية احتياطات ضخمة من معادن خامات الطاقة، فإنها تُصبح أولى فريسة محقة للعدوان العسكري من قبل دول أخرى ذات سطوة عسكرية ونزوعات هيمنية. ولهذا السبب وفي ظروف الأزمة الراهنة فإنّ قدرة القوّات المسلحة للدول العربية على ردّ الاعتداءات المحتملة تظل صمام الأمان لضمان سيادة الدول العربية وحماية أمنها. ومن المؤكد في هذا الصدد أنّ روسيا تعد من بين البلدان الأكثر تطورا من الناحية العسكرية في العالم، كما أنّها قادرة من حيث إمكانيتها على تلبية كافة احتياجات تطور القوّات المسلحة لأية دولة من الدول. وفي مداخلتي هذه لن أمارس الدعاية لصالح الأسلحة الروسية والتقنيات العسكرية الروسية القابلين للتصدير، فهذا شأن تقوم به شركات التصدير الروسية وليس من مهامي ولا أولوياتي.

وبصفتي خبيرا عسكريا مستقلا لا أستطيع أيضا أن أكون لسان حال الموقف الرسمي للقيادة الروسية تجاه تطوير التعاون العسكري الفنيّ مع الوطن العربي. إنّما باستطاعتي أن أتكلّم عن مصالح روسيا الموضوعية في هذا المجال، حيث تتأسس قراءة هذه المصالح عن تحليل الأوضاع السائدة في المنطقة العربية.

باستطاعتي هنا أن أثبت بأنّ تطوير التعاون العسكري الفنيّ مع الدول العربية يتمشى مع مصالح روسيا الموضوعية. وبهذا الصدد يترتب عليّ أن أشير إلى أنّ روسيا تميل إلى فكرة إنشاء العالم المتعدّد الأقطاب، ولذا فليس من مصلحتها المس بتوازن القوى السائد في الوطن العربيّ حاليًا.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذا المس لا يلبي المصالح الروسية رغم محاولات بعض الدول انتهاكه، ومن بينها الولايات المتحدة على سبيل المثال، سواء أكان ذلك بالقضاء على هذا التوازن، أو بأن تضع دولة من الدول العربية تحت رقابتها.

ومن البديهي أن تطوّر العلاقات العربية الروسية لا بدّ وأن يكون ذا منفعة متبادلة للطرفين. وفي هذا السياق سأحاول أن أشخّص الأولويات في تطوّر التعاون العسكريّ الفنيّ بين روسيا والدول العربية، التي قد يساعد تحقيقها على ارتفاع مستوى القدرة الدفاعية العربية.

سأطرق بالدرجة الأولى إلى مسألة التعاون في مجال تطوير نظام تسلّح جيوش الدول العربية. فهو في رأيي يعد من أهمّ الأمور في هذا المجال بالنسبة للبلدان العربية إذ أنه سيزيد من تقدم وسائل المقاومة والردع الجوّيّ للدول العربية. وتبرهن الخبرة التي توقّرت نتيجة الحروب التي كانت تدور رحاها في كلّ من العراق وأفغانستان وأيضا الحرب العربية الإسرائيلية وغيرها من حروب الفترة الأخيرة بأنّ المعتدي الذي يتمتع بتكنولوجيا عالية التطوّر، إنما يضع نصب عينيه الفوز بالسيادة الكاملة في الفضاء الجوّيّ. وفي حالة عدم توقّر مثل هذه السيادة الجوية فإنه يعجز عن إتمام تجمّعات القوّات البرية. فقد تمّ مثل ذلك في يوغوسلافيا سنة 1999، إذ لم تتجرأ قوّات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف على إنجاز العملية البرية.

فمثل هذا النوع من الأسلحة الردعية قد يكون باستطاعة روسيا أن تقدّمها للبلدان العربية، من قبيل المركبات الصاروخية المضادة للجوّ المختلفة الأغراض والطائرات المقاتلة العصرية ووسائل ضبط الأوضاع الجوّية وأيضا وسائل الصراع الإذاعيّ الإلكترونيّ. ففي الوقت الراهن تمتلك دول عربية كثيرة أنواعا شتى من الأسلحة الغربية الصنع. ومن الاتجاهات الواعدة بصدد التعاون العسكريّ الفنيّ بين روسيا والدول العربية هو إحراز التنسيق المعلوماتي والتقتني بين أنواع الأسلحة الروسية وأنواع الأسلحة المنتوجة في الدول الأخرى التي بحوزة الدول العربية اليوم.

وفيما يخصّ الاتجاهات المحتملة للتعاون العسكريّ الفنيّ العربيّ الروسيّ في مجال الأسلحة البحريةّ بوّدي أن أشير على وجه الخصوص إلى أنه يتعين على كافة الدول العربية الساحلية أن تتجه إلى تطوير قوّات الأسطول الخفيفة القادرة على حماية سواحلها من عمليّات الإنزال المحتملة من طرف المعتدي المتوقع، وكذا الحماية من الإصابات النارية التي قد تلحق سفنها الثقيلة. أمّا إنشاء محطات السفن الخاصة بالمدى البحريّ الأقصى، والمدى المحيطيّ في إطار القوّات البحريةّ العربية، من أمثال المدمّرات والفرقاطات، فهذا في رأيي لا يوفي بالغرض لأنّ الدول العربية في الوقت الراهن لا تمتلك احتياطات صناعية وتأهيلية لمناهضة أساطيل الدول الراقية التطوّر في المناطق المحيطية والبحرية، بل هي تكون أقدر على ضمان الدفاع الناجع عن سواحلها بواسطة تطوير قوّات الأسطول الخفيفة.

وباستطاعة روسيا في هذا الجانب أن تقدّم للدول العربية معونة حقيقية من خلال السفن والزوارق المزوّدة بتركيبات صاروخية صادمة عصرية ذات مدى قصير ومتوسّط والتي تعرض للتصدير حاليا. إن إنشاء قاعدة ذات حجم مقبول لمثل هذه السفن والزوارق في إطار أساطيل الدول العربية الساحلية قد يضمن بالتأكيد، في حالة استعمالها الضروري، دفاعا آمينا لسواحلها عن ضربات موجهة من جهة البحر تقوم بها أساطيل ذات تكنولوجيا عالية في العالم. وعلى هذا الأساس فإنه يبدو لي أنّ التعاون العربيّ الروسيّ في مجال النظرية الحربية يكتسب أهمية قصوى في هذا الوقت بالذات. ومع

ذلك يجب التأكيد هنا بأنّ هذه المسألة لا تجد الاهتمام الضروريّ من كلا الطرفين روسيا والوطن العربيّ. ومع ذلك فإنّ تبني نظريّة حربيّة متقدّمة من طرف جيش من الجيوش تظل عبارة عن وسيلة أكثر فعاليّة وأقلّ تكلفة للارتفاع بمستوى قدرته الحربيّة ومواجهة المخاطر المحتملة. وفي بهذا الصدد سأضرب مثالا للخبرة مع مطلع الحرب العالميّة الثانية، حيث استطاع الجيش الألمانيّ أن يلحق الهزائم الجسيمة بكلّ من بريطانيا وفرنسا علاوة على مجموعات القوّات السوفييتية، وذلك في المعارك الحدوديّة التي كانت تدور رحاها في صيف 1941 في المرحلة الأولى للحرب السوفييتية الألمانيّة، وذلك بالرغم من أن جيوش الحلفاء كانت أكثر تفوقا على جيش ألمانيا من حيث عدد الأفراد وكميّة المعدّات العسكريّة ونوعيّتها. وقد تحققت هذه الانتصارات بفضل العلم الحربيّ الذي تبناه الألمان. إنّ تاريخ السنوات الثلاثين الأخيرة زاخرة بأمثلة على من هزموا انهزاما شديدا عسكريّا وفتيّا أمام من تفوقوا عليهم بفضل استعمال مذهب وسبل شنّ حروب أكثر ملائمة للأوضاع المعينيّة.

وفي رأيي الحاليّ لا أحد يُولي اهتماما كافيا لوضع أفضل مذاهب وسبل لاستعمال قوّات مسلّحة بالنسبة إلى كلّ دولة معينيّة وذلك في مختلف النزاعات العسكريّة. ولهذا السبب قد يُصبح تطوير النظريّة الحربيّة اتجاها هاما للتعاون العسكريّ الفتيّ العربيّ الروسيّ. ومن بين اتجاهاات تطوير النظريّة الحربيّة قد تحتلّ نظريّة حرب العصابات والعمليّات الخاصّة مكانة مهمّة. وباستطاعة الخبراء الروس أن يقدّموا للطرف العربيّ معونة جسيمة في هذا المجال. وهو ما يؤكد مسألة تأهيل الكوادر تأهيلا عسكريّا حتى تكتسب مكانة مرموقة تقليديّا في إطار التعاون العسكريّ العربيّ الروسيّ. وفي هذا المجال بالإمكان تحقيق التعاون في المضامير التالية:

تدريب ضباط الحلقة الوسطى العرب في مختلف مدارس روسيا الاتّحادية العسكريّة، تدريب ضباط المهام العمليّاتيّة في أكاديميّات عسكريّة روسيّة تابعة لكافة أنواع الأسلحة، كأكاديميّة القوّات العامّة والأكاديميّة البحريّة والأكاديميّة الجويّة، تدريب ضباط المستوى الاستراتيجيّ الذين يشكلون نواة القيادة العسكريّة العليا في أكاديميّة هيئة أركان الحرب الروسيّة.

وختاماً لمداخلتي بوّدّي أن أشير إلى أنّ روسيا والوطن العربيّ يتواجدان الآن في خندق واحد. نسعى جميعاً إلى إنشاء عالم عادل ذي أقطاب متعددة تُتمنح فيه كلّ حضارة فرصة التطوّر الشامل من غير التداخل الخارجيّ من قبل قوى خارجيّة. وهذا هو الرهان الأساسيّ لضمان أفق أفضل للتعاون العسكريّ العربيّ الروسيّ.